Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

The role of higher education in achieving compatibility between graduate students and the requirements of the labor market in Iraq for the period (2013-2022)

Hussam Abdullah Youssef*

a. Al-Muthanna University/ College of Administration and Economics.

Abstract

Graduates of higher education in general, are particularly faces and Private education great challenge of high unemployment levels among segments of graduates and non-alignment of education outputs with labor market requirements as well as the lack of higher education from the needs of the market and keep pace with the constant changes in those needs control capability in light of the expansion of demand conditions Education and inflation outcomes .

emerged from the results of the analysis that the greater the number of students enrolled in education and graduates them whenever unemployment rates have increased in Iraq , especially the humanitarian and administrative functions , must car harmonization of the undergraduate majors and the needs of the labor market , while encouraging the private sector to invest in the field of technical education to achieve a balance between the number of graduates and their terms of reference and the labor market.

Information

Received:1 /3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

دور التعليم العالي في تحقيق المواءمة بين الطلبة الخريجين ومتطلبات سوق العمل في العراق للمدة (2013-2022)

حسام عبدالله يوسف*[a]

a. جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد.

المستخلص

يواجه خريجو التعليم العالي تحدياً كبيراً يتمثل في ارتفاع مستويات البطالة بين شرائح الخريجين وعدم اتساق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، فضلاً عن عدم قدرة التعليم العالي على نظام للتحكم في احتياجات السوق ومواكبة التغيرات الدائمة في تلك الاحتياجات في ظل ظروف التوسع بالطلب على التعليم وتضخم مخرجاته.

ظهرت نتيجة التحليل أنه كلما زاد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم وخريجيهم كلما زادت معدلات البطالة في العراق، وخاصة في المجالات الإنسانية والاجتماعية. التخصصات الإدارية. لذلك يجب أن يكون هناك توازن بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل، مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم الفني لتحقيق التوازن بين أعداد الخريجين وتخصصاتهم وسوق العمل.

المقدمة

يعد التعليم العالي ركيزة أساسية في جميع بلدان العالم ،وذلك لما يؤديه من دور في تحسين مستوى التنمية البشرية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد ككل ، اذا يوفر التعليم اعداد للقوى العاملة نوعاً وكماً ، لتلبية حاجة المؤسسات الاقتصادية من العاملون في سوق العمل وكذلك يعمل على توزيع الموارد البشرية على وفق مستوى المهارة ونوعية العمل المطلوب في السوق .

تعد درجة المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد من العمالة أحد اهداف النظام التعليمي ، اذا يعد التعليم هو عملية انتاجية يشارك فيها العاملون والطلاب والإدارة والمناهج والتقنيات ورأس المال لإنتاج مخرجات المعرفة والمهارات التي يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في السوق مقابل الحصول على دخل معين .

مشكلة البحث

ان تنامي اعداد الخريجين تسبب بحدوث فائض في عرض العمل وانخفاض الطلب عليه في سوق العمل وعدم قدرة قطاعي العام والخاص على استيعابها تلك الخريجين ، مما أدى ذلك إلى ارتفاع في معدلات البطالة بين الخريجين .

* Corresponding author : E-mail addresses : .
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/841-847

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها ان هناك دور لتعليم الجامعي في تحقيق الموائمة بين الخريجين ومتطلبات سوق العمل في العراق .

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان مدى تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات السوق العمل ، وكذلك بيان دور التعليم في تحقيق التنمية وتمكين اصحاب القرار بوضع الخطط المناسبة لسياسات التنموية وتشجيع القطاع الخاص للاستفادة من مخرجات التعليم الجامعي .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور ، تناول المحول الاول الاطار النظري للتعليم العالي وسوق العمل ، وجاء المحور الثاني في تحليل العلاقة بين الخريجين ومتطلبات سوق العمل ، في حين ركز المحور الثالث على الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في العراق .

منهجية البحث

يتم تحديد البحث باستخدام المنهج الاستقرائي، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض البيانات والمعلومات الواردة في البحث .

الاطار النظري

للتعليم الجامعي وسوق العمل في العراق

أولاً. مفهوم سوق العمل

لقد أكد الاقتصاديون على أهمية العمل، لأنه المصدر الاساسي للإنتاج ، وقد أكد ذلك الاقتصادي آدم سميث ، حيث ذكر أن ثروات العالم جميعها مصدرها العمل، وأن كل ما هو ضروري لحياة الانسان ورفاهيتها هو نتيجة العمل ، وهو ما يؤيد رأي الفيلسوف ديفيد هيوم الذي أوضح أن كل شيء في العالم كان الحصول عليه من خلال العمل اذ يمثل العمل أحد أهم عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالفكر الرأسمالي أو الفكر الاشتراكي. وبرغم أن الفكر الرأسمالي يفضل عنصر رأس المال على العمل، إلا أن عنصر العمل يظل يحتل مكانة متميزة في النظرية الاقتصادية. أما في الفكر الاقتصادي الاشتراكي يحتل عنصر العمل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بين عناصر الإنتاج، وأن خدمات العمل تحتاج إلى مكان يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل خدماتهم وهذا ما يسمى سوق العمل، ويمثل البائعون عرض العمل، بينما المشترون يمثل الطلب على العمل[1].

عُرف مصطلح سوق العمل خلال الحرب العالمية الثانية، واستخدمته اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمل لأول مرة أثناء الحرب. تم تعريف سوق العمل على أنه المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن العمال ويبحث فيه العمال عن عمل، وهو المكان الذي تتعدد فيه أنواع ظروف العمل التي تؤثر على سوق العمل، مثل العرض والطلب على العمالة، والاختلافات المهنية في الأجور، والاختلافات في ساعات العمل، وظروف العمل الأخرى[2].

وينقسم الاقتصاديون فيما بينهم حول الموقف من تنظيم سوق العمل والتدخل فيه. هناك فريق من الاقتصاديين، وهم الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد، يعتقدون أن سوق العمل المنظم يمثل تشويها لكفاءة سوق العمل ويعتمدون على فكرة تدخل الدولة في سوق العمل تؤدي الى توزيع غير فعال وغير مناسب للعمل، مما يؤدي إلى ظهور الريع الذي يعكس انحراف الأجور عن مستوى التوازن، وهو مما يخلق الركود على مستوى المنشأة ويجعلها غير قادرة على الاستجابة لظروف السوق وهذا يقلل من إمكانية التوظيف وبالتالي يضعف إمكانات النمو الاقتصادي [3].

أما الرأي الآخر للاقتصاديين الكينزيين فيؤكد أن الأسواق المنظمة أكثر استعدادا من الأسواق غير المنظمة للتكيف مع صدمات السوق، وخلال الظروف المضطربة فإن عملية تنظيم السوق من شأنها أن تحمي الاقتصاد من احتمال فقدان فرص العمل [4].

ثانيا. التعليم الجامعي

التعليم كما جاء في لسان العرب أنه مشتق من العلم بالشيء والإحاطة به ، ويقصد به ايضا ذلك الجزء الخاص بالمحتوى والمهارات التي يجب أن يكتسبها الجيل النامي ويقال: تعلمت شيئا بمعنى عرفته واختبرته. وكما عرفتها موسوعة المعرفة التربوية فهي ترتيب وتنظيم المعلومات لانتاج التعلم . وهذا يتطلب نقل المعرفة من المصدر إلى المستقبل، وتسمى هذه العملية بالاتصال. ونتيجة لذلك لان التعليم المؤثر يعتمد على المعرفة المتجددة، فان الحصول على التعليم الفعال يستوجب تحقيق عملية الاتصال بين أطراف العملية التعليمية باستعمال الوسائل التكنولوجية [5]. المقصود بالتعليم العالي جميع أنواع الدراسات التدريبية أو التدريب الموجه والذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل الجهات الرسمية للدولة [6].

ثالثا : مفهوم المواءمة

يختلف مفهوم المواءمة باختلاف المجال الذي تطبق فيه ، حيث أن هناك العديد من التعريفات والمفاهيم لهذه الكلمة. المواءمة مفهوم غير ثابت ، أو يمكن الاتفاق عليه بشكل كامل في جميع المجتمعات. فالتعريف اللغوي للموائمة هو مواءمة ووئام وتعني وافقه . عرفه (معجم المصطلحات التربوية) بأنه: الاتفاق. كما عرفت بانها التكيف الذي يعني مطابقة خريجي نظام تعليمي معين مع الوظائف والمهن

[1]) الهام خزعل ناشور ، تقييم المؤشرات الاقتصادية لاداء سوق العمل في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 33، 2017، ص 135.

[2]) حمدية شاكر مسلم ، الاستثمار في الموارد البشرية وفق متطلبات سوق العمل في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 107، المجلد 24، 2018، ص 450.

[3]) مالك عبدالحسين احمد ، البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 3، المجلد 1، جامعة كربلاء ، 2012، ص 112 .

[4]) الهام خزعل ناشور ، مصدر سابق ، 136.

[5]) مجدي عزيز ، موسوعة المعارف التربوية ، عالم الكتاب ، 2007، ص 1080

[6]) مجدي عزيز ، مصدر سابق ، ص 1082

التي تم إعدادهم لها في سوق العمل من حيث مستوى التأهيل للقيام بهذه الوظائف بشكل جيد[7] .

وعليه يمكن القول أن المواءمة هي أسلوب أو آلية أو أسلوب أو منهج يتم تطبيقه في نظام معين، ويمكن لهذه الآلية أن تسهم في تحقيق أهداف المؤسسات أو الأنظمة التي تعتمد تلك الآلية، من خلال وضع حلول لمشاكلها مشاكلهم وتنمية مواردهم وتعديل أحوالهم والاستثمار في قدراتهم الأمثل الكفاءة العالية، وغيرها من الأمور التي تساهم في تحقيق تلك ألاهداف

المحور الثاني : واقع سوق العمل للخريجين في العراق

شهد العراق أحداثا وظروفا سياسية واقتصادية غير طبيعية بعد عام 2003 حيث حدث دمار في كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنية التحتية المهمة والرئيسية في الاقتصاد العراقي وتعطيل الإنتاج في كافة للقطاعات السلعية والخدمات الصحية والتعليمية ، بالإضافة إلى توقف المنشآت الصناعية عن العمل وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وضعف معدلات الاستثمار وبالتالي ضعف القدرة على خلق فرص العمل ونتيجة الخلل في الأسواق العراقية أدى إلى ظهور مشكلة البطالة بشكل واضح ، وخاصة بين خريجي الكليات والجامعات، وزيادة تشغيل الأحداث غير المتعلمين (ارتفاع نسبة العمال غير المهرة وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك بسبب الظروف الجديدة التي مر بها العراق[8] .

وسنناقش في هذا المحور المؤشرات الأساسية لسوق العمل والبطالة بين الخريجين.

أولاً: مؤشر حجم العاملين الخريجين :

يواجه الخريجون التعليم الجامعي في العراق تحدياً يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى عدم قدرة وزارة التعليم العالي على السيطرة على احتياجات السوق ومواكبة التغيرات الدائمة في تلك الاحتياجات في ظل ظروف اتساع الطلب على التعليم والتضخم الحاصل في مخرجاته [9]. ونوضح ذلك في الجدول (1)

[7]) احمد نور الدين ، تطبيق المواءمة بين التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل لزيادة معدلات التنمية ، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، العدد 45، 2021، ص 383.

[8]) ستار جابر عمران ، دور التخطيط الاقتصادي في موائمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق بعد عام 2003، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد 130 ، 2021، ص 96.

[9]) محمد عدي صابور ، انعكاسات مخرجات التعليم الاهلي على سوق العمل في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 54، 2018، 235.

السنوات	عدد العاملين الاجمالي	عدد العاملين الخريجيين	نسبة العاملين من الخريجين إلى العدد العاملين الاجمالي
2013	1181273	726975	61.5
2014	1017920	778485	76.4
2015	1344627	752119	42.5
2016	1469044	816420	55.5
2017	1471659	825696	56.1
2018	1512231	865264	57.2
2019	1566070	905149	57.7
2020	1670512	982689	58.8
2021	1688014	990994	58.7
2022	1661094	989267	59.5
2023	1534100	931006	47.7

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية البشرية ، قسم سياسة التشغيل والقوى العاملة ، سنوات متعددة .

ارتفعت نسبة الخريجين من إجمالي عدد العاملين في عام (2008) حيث بلغت (61.5)، بسبب زيادة توظيف الخريجين في مختلف الوزارات ، واستمر الارتفاع لتصل إلى أعلى نسبة لها عام (2009) حيث بلغت (76.4%).

وقد زاد عدد الموظفين بشكل واضح، ثم انخفض في السنوات اللاحقة ويرجع ذلك نسبياً إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدها العراق خلال تلك المدة والتي دفعت الخريجين إلى الهجرة إلى بلدان أخرى بطرق مختلفة بما في ذلك الحاصلين على شهادات عليا، واستمرت النسبة في التذبذب حتى انخفضت في عام (2018) إلى (47.7%). بسبب انخفاض أسعار النفط ووجود عجز في موازنة الدولة، وتدهور الأوضاع وعبء الحكومة في توفير الرواتب والأجور للعاملين في المؤسسات الحكومية ، والذين أعدادهم كبيرة جداً، ورغم تراكم أعداد كبيرة من العاملين في المؤسسات الحكومية، إلا أن هذه النسب ضئيلة جداً بالنسبة لتوزيع العمالة حسب الحالة التعليمية، وهذا يؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا، ووفقا للنتائج الكمية للتعليم العالي، والتي لا تتناسب مع حجم العاملين من اصحاب الشهادات العليا.

ثانياً – مؤشر حجم البطالة بين الخريجين :

للبطالة آثار سلبية على الخريجين ، وهي الشعور بالفشل في الحصول على فرصة عمل تمثل مصدر دخل ومتراكمات مادية تساعد في تحقيق المشاريع الاستثمارية، هذا الشعورإن ما يصيب الشباب الخريجين هو ضياعهم بين أفراد المجتمع، وأنهم عنصر غير فعال في المشاركة في النشاط الاقتصادي والذي من خلاله يستطيعون إبراز دورهم الخاصة التي تميزهم عن الاخرين[10].

إن زيادة التعليم تؤدي إلى زيادة مستوى طموح الخريجين إلى درجة يصعب تحقيقها، وهذا يدفع الخريجين إلى رفض العديد من الوظائف التي لا تتناسب مع رغباتهم حسب آرائهم[11]. فالبطالة بعد عام 2003 صبحت ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع العراقي ولم يقتصر الأمر على الفئات ذات التعليم المحدود فحسب، بل أيضًا شريحة واسعة شملت خريجي الدراسات الاولية والعليا. والسبب في ذلك هو ضعف حركة النشاط الاقتصادي وتنفرد البطالة بين الخريجين بأنها تتعلق بفئة من المجتمع يمتلك أفرادها مؤهلات ومهارات تؤهلهم للمشاركة في قيادة عمليات التحول التنموي [12]، ويوضح الجدول (2) معدل البطالة بين الخريجين في جميع الجامعات للدراسات الأولية.

[10]) قاسم عبود ، الشباب وازمة الهوية في العراق ، بيت الحكمة ، جمهورية العراق ، الملتقى العربي الاول ، 2013، ص 135.

[11]) ستار جابر عمران ، مصدر سابق ، ص98.

[12]) محمد عرب ، التعليم الجامعي وقضايا التنمية ، القاهرة ، مكتبة انجلو المصرية ، 2011، ص135.

الشهادة الجامعية السنوات	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
2013	13.0	14.8	7.9	8.3	5.1
2014	10.8	15.4	9.8	7.2	4.8
2015	10.5	15.9	8.7	7.0	4.1
2016	10.7	16.6	7.5	6.5	4.0
2017	10.1	16.9	8.2	7.7	4.2
2018	12.2	17.4	9.1	8.4	5.8
2019	13.3	18.7	10.5	10.0	6.3
2020	14.9	20.3	11.4	10.5	6.8
2021	15.2	22.3	12.4	11.3	10.8
2022	17.3	23.4	12.9	11.8	10.0

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، سنوات متعددة

ويمكن ملاحظة البيانات الواردة في الجدول (2) أن أعلى معدل بطالة كان في عام 2013 وبنسبة (14.8%) لخريجي البكالوريوس وأدنى معدل لحاملي درجة الدكتوراه في عام (2016). وارتفعت نسبة البطالة بين حاملي الدكتوراه لتصل إلى (10.8%) عام 2021، وهي نسبة عالية كما هو الحال بالنسبة لحاملي الدرجات العلمية الأخرى وذلك بسبب زيادة اعداد الدارسين في الخارج نتيجة تشريح قانون 20في 2020 والذي سمح لشرائح واسعة لاكمال دراستهم فضلا عن تفي جائحة كورونا وظهور ما يعرف بالتعليم الإلكتروني . وتجدر الإشارة هنا إلى أن واقع سوق العمل العراقي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة، لذا فإن أحد حلول هذه المشكلة يكمن في الجانب التعليمي ، ولا نعني بذلك الجانب الكمي. بل الجانب النوعي، من حيث اهتمامه بالجوانب الحديثة والمتقدمة التي يعتمد عليها سوق العمل المتجدد، وإن كان من المعروف لدى الجميع أن الجانب التكنولوجي الحديث سلاح ذو حدين. فمن ناحية فهو الحل الأمثل لرفع معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة إذا تم استغلاله بفعالية وكفاءة (أي من خلال المناهج والأبنية والمعلمين وغيرها). ومن ناحية أخرى، فهو يعني الإفراط في استخدام التكنولوجيا المتقدمة والاستغناء عن القوى العاملة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلاتها بشكل أكبر، حيث يعتبر سوق العمل القناة الأساسية التي يمكن من خلالها للتعليم تحسين مستوى دخل الفرد، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، ومن ثم الحد من ظاهرة الفقر[13].

المحور الثالث : إمكانية الموائمة مخرجات التعليم العالي مع مدخلات سوق العمل في ضوء خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية في العراق

لقد أشارت الدراسات إلى انقطاع شبه كامل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، ما أدى إلى تراكم أعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل والذين يرفضهم العمل في القطاع الخاص بسبب تدني الاجور وضغوط التي يمارسها اصحاب المهن على العمال .

لقد أصبحت ضرورة اعتماد استراتيجية اقتصادية وطنية، اذا يمتلك العراق عدداً من الاستراتيجيات التي تم تصميمها نظرياً لتكملة خطط التنمية الوطنية وتوفير مزيد من الوضوح بشأن تنفيذ تلك الخطط، ومن أبرزها:

أولاً: خطة التنمية الوطنية 2010-2014

لقد سعت خطة التنمية الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في العراق (2010-2014) حيزا لمسألة الموائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ودعت إلى توسيع قاعدة التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية ،وقد شرعت الحكومة وضع خطة تنموية ذات رؤية استراتيجية شاملة لتحقيق الرفاه الاقتصادي وتحسين حياة الفرد ، كما أكدت الخطة على الجانب المهاري للقوى العاملة ورفع مستوى التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج. وارتكزت هذه الخطة على مجموعة من الأهداف منها زيادة ترابط الاقتصاد الوطني مع اقتصاديات العالم وإزالة التشوهات في اسعار للسلع والخدمات وتعزيز التنافسية وزيادة كفاءة أداء الاقتصاد العراقي وتوفير ما بين 3-5 مليون فرصة عمل جديدة على أساس الأنشطة والمشاريع التي تتبناها الخطة، وضرورة ربط سياسات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل من القوى العاملة ، وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص من حيث حجم الاستثمارات المتوقعة والتي قدرتها الخطة بحوالي(46%). أما بالنسبة لفرص العمل فقد سعت الخطة إلى توسيع الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها ،إلا أن هذه السياسات لم تنفذ وظل الاقتصاد العراقي يعاني من خلل في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية نتيجة الظروف العالمية والمحلية التي أثرت عليه والتي حالت دون تنفيذ تلك الخطة [14].

ثانياً: خطة التنمية الوطنية 2013-2017[15]

بالقوى العاملة ورفع كفاءة العاملين وزيادة فرص العمل ورفع إنتاجية العمل ومهارات التعليم ، وتفعيل آليات سياسات التشغيل ومشروع قانون العمل الجديد، وغيرها، وبالتالي يهدف إلى تحقيق نقله نوعية الاقتصاد العراقي ومن ثم اندماجه مع الاقتصاد العالمي. وهذا يتطلب تحقيق الأهداف التالية:

1- التكامل بين خطط التنمية وخطة التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص عمل جديدة لائقة وتحقيق بيئة تعليمية متكاملة لرفع مكانة التعليم والحد من التسرب وإدخال مناهج جديدة لتعزيز الإبداع

[13]) ستار جابر عمران ، مصدر سابق ،ص99.

[14]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية (2010-2014) ، ص 17-18.

[15]) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017،بغداد 2013، ص7-9

والنهوض بالجامعات وتوفير فرص تعليمية للجميع تلبي متطلبات سوق العمل وتبني القدرات المعرفية والمهارية.

2- استهداف النساء والشباب من أجل بناء قدراتهم المعرفية بما يضمن رفع مستوى مشاركتهم في أسواق العمل.

ثالثا: خطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال العام 2019-2020.

تمثل الخطة الوطنية للتعليم الجامعي في العراق جهداً تعليمياً مستقبلياً يعتمد على مبدأ التخطيط الاستراتيجي خدمة للأجيال القادمة، وفي الوقت نفسه تسهم في إحداث نقلة نوعية في قطاع التعليم الجامعي في إطار تفعيل قدراته الذاتية لبناء مجتمع المعرفة اذا اكدت الوزارة على الارتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي لتلبية احتياجات سوق العمل باتجاه تحقيق التميز في أنشطتها العلمية والتعليمية المختلفة في مجال التعلم البحث العلمي وخدمة المجتمع، انطلاقاً من المبادئ الرئيسية التي تضمنتها الأهداف الإستراتيجية وكالاتي [16]:

1- تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية بين الوزارة ومؤسساتها، وبين المؤسسات وتشكيلاتها لتسهيل الإجراءات العلمية والإدارية.

2- تؤكد الوزارة على أهمية تعزيز أسس التعامل مع التقنيات الحديثة ومواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تخريج جيل يواكب أسواق العمل.

3- إعطاء دور أكبر للقطاعين العام والخاص للمشاركة في مستقبل التعليم العالي من خلال تمثيلهم في مجلس الوزارة وتسهيل مشاركتهم في توفير مزيد من فرص التدريب للطلبة وتقديم لهم الدعم المالي.

الحلول المقترحة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل

1- التركيز على دعم القطاع الخاص عملياً وليس نظرياً من خلال العمل على اعتماد دخول الشركات الكبيرة وتقديم القروض وتخفيض الضرائب، فضلاً عن الاهتمام بالجانب القانوني والتشريعي المتعلق بحقوق العمال المادية والمعنوية. ومن أجل استيعاب العاطلين عن العمل وتفعيل قانون العمل العراقي

2- يجب على الجامعات العمل على تسويق خريجيها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من خلال إنشاء أو تفعيل عمل جمعيات الخريجين في مجال التدريب وإبرام اتفاقيات التوظيف في مجال العمل دخل متعدد لها.

3- يجب على الجامعات التأكد من أن خططها الإستراتيجية تتضمن أهدافًا وبرامج خاصة بالخريجين، يمكن على أساسها تحديد مستوى قبول الطلاب كمًا ونوعًا، بما يعود بالنفع على الخريج ويضمن فرص عمل لائقة في السوق المحلية أو إقليمية أو عالمية.

4 ـ إنشاء صناديق لدعم المبادرات الشبابية الذاتية الهادفة إلى تقديم القروض الميسرة لإقامة مشاريع صغيرة ضامنة إيجاد فرص عمل للخريجين تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والهيئات المتخصصة في سوق العمل من خلال وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم متطلبات التنمية وتساعد في تطوير التخصصات مطلوب وتطوير البرامج والمناهج التعليمية .

5- دعم التخصصات الحديثة التي تطابق التعليم مع متطلبات المجتمع ممثلاً بقطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، واعتماد نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة في الخارج لمنح الدرجات العلمية. المشتركة على مستوى الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه وكل ما يضمن الجودة والتميز.

الاستنتاجات والتوصيات

❖ **الاستنتاجات :**

1- عدم ملائمة خرجين التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل بسبب عدم وجود تخطيط مسبق لما يحتاجه السوق من الايدي العاملة من هولاء الخريجين .

2- عدم الالتزام وزارة التعليم العالي باعداد الطلبة المخطط قبولهم في كل جامعة أي يتم قبول الطلبة بما يفوق الطاقة الاستيعابية في الجامعات .

3- ان استخدام التكنولوجيا الحديثة أدت إلى تراكم اعداد كبيرة من الخريجين الذين ترفض العمل بالقطاع الخاص بسبب تدني مستواهم العلمي وعدم ملائمة قدراتهم للعمل فيه .

❖ **التوصيات :**

1- ضرورة ربط مخرجات التعليم الجامعي مع سياسة العمل من خلال تطوير منظومة التعليم والتحكم في نوعية التخصصات المطلوبة بحيث تنسجم من متطلبات سوق العمل لاجل رفد الاقتصاد الوطني بالايدي العاملة الماهرة التي تتلائم مع حاجة السوق .

2- التركيز على دور الجامعات في تحقيق المواءمة بين مخرجاتها لتوفير متطلبات سوق العمل من جهة ، ولضمان تشغيل الخريجين وتوفير لهم فرص عمل تتناسب مع تخصصاتهم وموهلاتهم العلمية من جهة اخرى .

3- قيام الجامعات بوضع برامج تطبيقية وتطوير المناهج التعليمية التي تؤكد على اكتساب مهارات العمل في القطاع الخاص .

المصادر

احمد نور الدين ، تطبيق المواءمة بين التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل لزيادة معدلات التنمية ، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، العدد 45، 2021.

جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2011-2020) ،20125.

حمدية شاكر مسلم ، الاستثمار في الموارد البشرية وفق متطلبات سوق العمل في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 107، المجلد 24، 2018.

ستار جابر عمران ، دور التخطيط الاقتصادي في موائمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق بعد عام 2003، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد 130 ، 2021.

[16]) جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2011-2020) ،2012، ص35.

قاسم عبود ، الشباب وازمة الهوية في العراق ، بيت الحكمة ، جمهورية العراق ، الملتقى العربي الاول ، 2013.
مالك عبدالحسين احمد ، البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 3، المجلد 1، جامعة كربلاء ، 2012.
مجدي عزيز ، موسوعة المعارف التربوية ، عالم الكتاب ، 2007.
محمد عدي صابور ، انعكاسات مخرجات التعليم الاهلي على سوق العمل في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 54، 2018.
محمد عرب ، التعليم الجامعي وقضايا التنمية ، القاهرة ، مكتبة انجلو المصرية ، 2011.
الهام خزعل ناشور ، تقييم المؤشرات الاقتصادية لاداء سوق العمل في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 33، 2017.
وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017،بغداد 2013.
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية (2010-2014) ،.

.